ملف المناصرة

محمد عادل

Mohamed Adel

في السجن تنفيذًا لحكم مصر

محمد عادل، المتحدث السابق باسم حركة شباب 6 أبريل، محتجز منذ يونيو/حزيران 2018. وحرمته السلطات من جراحة لإصابة شديدة في الركبة، وعرّضته لاعتداءات من سجناء آخرين، ومنعته من أداء امتحاناته الجامعية.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-EG-2026-004

01

القضية في دقيقة

محمد عادل، المتحدث السابق باسم حركة شباب 6 أبريل، محتجز منذ يونيو/حزيران 2018. وحرمته السلطات من جراحة لإصابة شديدة في الركبة، وعرّضته لاعتداءات من سجناء آخرين، ومنعته من أداء امتحاناته الجامعية.

الحالة	**في السجن تنفيذًا لحكم**
تاريخ القبض	**19 يونيو/حزيران 2018**
الدولة	**مصر**
الحكم	**السجن أربع سنوات. احتسبت السلطات مدة العقوبة من تاريخ صدور الحكم في سبتمبر/أيلول 2023 دون خصم السنتين والأشهر السبعة التي قضاها في الحبس الاحتياطي. الموعد المتوقع للإفراج عنه: سبتمبر/أيلول 2027.**
التهم	**الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون** **نشر أخبار كاذبة** **مخالفة قانون التظاهر الصادر عام 2013 (القانون رقم 107 لسنة 2013)**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الإفراج عن محمد عادل فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لمحمد عادل والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار محمد عادل.

06 الإفراج عن محمد عادل لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى محمد عادل وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/mohamed-adel/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
الحرمان من الزيارة العائلية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58
الحرمان من الرعاية الطبية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27
ظروف احتجاز لاإنسانية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المساس بالسلامة الجسدية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و9
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
التهديد والترهيب	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
التعذيب	اتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

19 ديسمبر/كانون الأول 2013

اعتقال

اعتقاله الأول بسبب احتجاج سلمي

اعتُقل مع ناشطين آخرين بسبب احتجاجات ووُجّهت إليه تهم بموجب قانون التظاهر الصادر عام 2013.

2014

إدانة

الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بموجب قانون التظاهر

قضت محكمة بسجنه ثلاث سنوات تليها ثلاث سنوات من المراقبة الشرطية، وبغرامة قدرها خمسون ألف جنيه.

2017

فرض التزام المثول الدوري

إخضاعه لمراقبة شرطية ليلية لمدة ثلاث سنوات

أُلزم بقضاء كل ليلة، من السادسة مساءً إلى السادسة صباحًا، في قسم الشرطة لمدة ثلاث سنوات.

2017

إفراج

الإفراج عنه بعد قضاء عقوبته

أُفرج عنه بعد أن قضى ثلاث سنوات في السجن.

يونيو/حزيران 2018

توجيه اتهام

اتهامه بالادعاءات نفسها

وُجّهت إليه تهمتا الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون ونشر أخبار كاذبة.

19 يونيو/حزيران 2018

اعتقال

اعتقاله أثناء حضوره إلى قسم الشرطة كما هو مطلوب منه

اعتُقل في قسم شرطة أجا أثناء التزامه بالمثول الليلي المفروض عليه بعد حكمه السابق.

2020

تدوير القضايا

اتهامه في قضية ثالثة رقم 467 لسنة 2020

في 2020، وُجّهت إليه اتهامات في قضية ثالثة (رقم 467 لسنة 2020).

27 يناير/كانون الثاني 2021

قرار إخلاء سبيل

عدم تنفيذ قرار إخلاء سبيله بكفالة

أمرت محكمة بإخلاء سبيله بكفالة، لكن قوات الأمن لم تنفذ القرار وظل محتجزًا.

30 مايو/أيار 2022

منع الرعاية الطبية

حرمانه من الرعاية الطبية منذ 30 مايو/أيار 2022

منذ 30 مايو/أيار 2022، تحرم السلطات المصرية محمد عادل من الرعاية الطبية لحالات صحية عدة يعاني منها.

2023

إحالة للمحاكمة

إحالته إلى المحاكمة في 2023 بعد سنوات من الحبس الاحتياطي

أمضى محمد عادل سنوات في الحبس الاحتياطي المطوّل قبل إحالته إلى المحاكمة في 2023.

2 سبتمبر/أيلول 2023

إدانة

تأييد الحكم بالسجن أربع سنوات في الاستئناف

أيّدت محكمة جنح مستأنف أجا الحكم بسجنه أربع سنوات. واحتسبت السلطات المدة من تاريخ الحكم دون خصم السنتين والأشهر السبعة التي قضاها في الحبس الاحتياطي، ما يجعل الموعد المتوقع للإفراج عنه سبتمبر/أيلول 2027.

مارس/آذار 2024

تهديد

تهديده بالحبس الانفرادي أو النقل إلى سجن آخر

في مارس/آذار 2024، هدد مسؤولون في جهاز الأمن الوطني محمد عادل بوضعه في الحبس الانفرادي أو نقله إلى سجن آخر معروف بظروف احتجازه القاسية.

مايو/أيار 2024

طارئ صحي

نقله إلى مستشفى السجن بسبب تدهور صحته

في مايو ويوليو 2024، دخل عادل مستشفى السجن بسبب تدهور صحته.

يوليو/تموز 2024

طارئ صحي

نقله إلى مستشفى السجن بسبب تدهور صحته

في مايو ويوليو 2024، دخل عادل مستشفى السجن بسبب تدهور صحته.

أغسطس/آب 2024

منع الرعاية الطبية

أول فحص طبي شامل منذ 2018 يؤكد حاجته العاجلة إلى جراحة

أكد أطباء في مستشفى المنصورة العام حاجته العاجلة إلى جراحة لاستبدال مفصل الركبة، لكن الإجراء رُفض. ويعاني من تمزق في عضلة الكتف، وضمور، وقطع حاد في أربطة الركبة، وتجمّع للسوائل، وآلام في الصدر.

18 أغسطس/آب 2024

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب كامل عن الطعام

بعد أن رفض تسلّم وجبات السجن منذ أواخر يوليو/تموز 2024 في سجن جمصة، بدأ إضرابًا كاملًا عن الطعام في 18 أغسطس/آب 2024.

31 ديسمبر/كانون الأول 2024

نقل بين أماكن الاحتجاز

نقله إلى سجن العاشر من رمضان

بعد منعه من أداء امتحاناته الجامعية في ديسمبر/كانون الأول 2024، نُقل من سجن جمصة إلى مركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان. ثم مُنعت زوجته من زيارته.

7 ديسمبر/كانون الأول 2025

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام

بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه التعسفي منذ يونيو/حزيران 2018.

10 يناير/كانون الثاني 2026

اعتداء بدني

اعتداء محتجزين آخرين عليه في عنبر الإيراد

ضربه سجناء آخرون في عنبر الإيراد بسجن العاشر من رمضان 4 وحاولوا خنقه دون أن يتدخل الحراس. وقالت زوجته إن الاعتداء استمر ثلاث ساعات. ونفت وزارة الداخلية ذلك.

20 يناير/كانون الثاني 2026

سياق

اعتقال ناشط بسبب منشورات تضامنية معه

اعتُقل الناشط أحمد دومة واستُجوب بسبب منشورات تضامنية مع محمد عادل، ثم أُخلي سبيله بكفالة قدرها مئة ألف جنيه.

1 فبراير/شباط 2026

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء إضرابه عن الطعام

أنهى الإضراب عن الطعام الذي بدأه في 7 ديسمبر/كانون الأول 2025. وعلمت زوجته بذلك خلال زيارتها له في 15 فبراير/شباط 2026.

6 يوليو/تموز 2026

سياق

إعلانه عزمه بدء إضراب مفتوح جديد عن الطعام

قال خلال زيارة عائلية إنه يعتزم بدء إضراب مفتوح جديد عن الطعام. ولم يتأكد بدؤه.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

كان محمد عادل عضوًا قياديًا ومتحدثًا سابقًا باسم حركة شباب 6 أبريل، وهي مجموعة مؤيدة للديمقراطية برزت خلال التحركات العمالية في مصر عام 2008 وأدّت دورًا بارزًا في انتفاضة 2011. وعلى مدى أكثر من عقد، استهدفته السلطات المصرية بصورة منهجية بسبب مشاركته في النشاط السياسي السلمي والمعارضة العلنية.

القبض الأول والمراقبة الشرطية

في 19 ديسمبر/كانون الأول 2013، قُبض على محمد عادل مع ناشطين آخرين بسبب مشاركته في احتجاجات. ووُجّهت إليه تهم بموجب القانون رقم 107 لسنة 2013، وهو تشريع تقييدي تعرّض لانتقادات واسعة لتجريمه التجمع السلمي. وحكمت عليه محكمة بالسجن ثلاث سنوات تليها ثلاث سنوات من المراقبة الشرطية اليومية، وغرّمته 50,000 جنيه مصري.

وبعد الإفراج عنه في يناير/كانون الثاني 2017، أُخضع لشروط مراقبة قاسية تُلزمه بالحضور إلى قسم شرطة يوميًا من الساعة 6 مساءً حتى الساعة 6 صباحًا، فكان يقضي فعليًا كل ليلة في الاحتجاز. وقيّدت هذه القيود بشدة قدرته على العمل أو الدراسة أو عيش حياة طبيعية.

إعادة القبض والحبس الاحتياطي المطوّل

في 19 يونيو/حزيران 2018، وأثناء امتثاله لتدابير المراقبة هذه في قسم شرطة أجا بمحافظة الدقهلية، قُبض على محمد عادل مجددًا. ووُجّهت إليه تهمتا الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون ونشر أخبار كاذبة، وهي اتهامات كثيرًا ما تُستخدم لتجريم التعبير السلمي.

في 2020، استجوبته نيابة أمن الدولة العليا في قضية جديدة تقوم على ادعاءات مماثلة. ورغم أن محكمة أمرت بإخلاء سبيله بكفالة في 27 يناير/كانون الثاني 2021، لم تنفّذ قوات الأمن القرار. وبدلًا من ذلك، لجأت السلطات إلى الممارسة التعسفية المعروفة بـ«التدوير»، إذ يُدرج المحتجزون في قضايا جديدة بتهم شبه مطابقة للالتفاف على الحد القانوني للحبس الاحتياطي البالغ سنتين.

أمضى محمد عادل سنوات في الحبس الاحتياطي المطوّل قبل إحالته إلى المحاكمة عام 2023. وفي سبتمبر/أيلول 2023، أيّدت محكمة جنح مستأنف أجا حكمًا بسجنه أربع سنوات. ورغم أنه كان قد أمضى سنتين وسبعة أشهر في الحبس الاحتياطي على ذمة القضية نفسها، احتسبت السلطات مدة العقوبة من تاريخ صدور الحكم دون خصم المدة التي قضاها. ويخالف هذا الإخفاق في احتساب المدة المقضية القانون المصري وضمانات المحاكمة العادلة. ومن المتوقع حاليًا أن ينهي مدة عقوبته في سبتمبر/أيلول 2027.

ظروف الاحتجاز والإهمال الطبي

يُحتجز محمد عادل حاليًا في مركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان (سجن 4) بمحافظة الشرقية. ومنذ 2018، نُقل بين عدة منشآت في محافظة الدقهلية، منها سجن المنصورة وسجن جمصة شديد الحراسة.

تدهورت صحته تدهورًا كبيرًا خلال احتجازه. فهو يعاني من تمزق في عضلة الكتف مع ضمور، وقطع شديد في أربطة الركبة يستلزم جراحة لاستبدال المفصل، وتجمّع للسوائل، وألم مستمر في الصدر، وتغيّر غير مفسَّر في لون الأظافر وتكسّرها. ورغم هذه الحالات الخطيرة، حُرم من الرعاية الطبية الملائمة. ومنذ 2018، لم يُفحص خارج السجن إلا مرة واحدة، في أغسطس/آب 2024 بمستشفى المنصورة العام. وأكد الأطباء حاجته العاجلة إلى جراحة لاستبدال الركبة. ورُفض إجراء العملية.

تقتصر الزيارات العائلية على مرة واحدة شهريًا. وهدّدت السلطات بحرمانه من الزيارات ووقت التريض، واصفةً التريض بأنه «امتياز».

الانتقام والاعتداء والإخفاق في الحماية

في ديسمبر/كانون الأول 2024، منعت إدارة السجن محمد عادل من أداء امتحاناته الجامعية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 نقلته من سجن جمصة إلى مركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان، ثم مُنعت زوجته من زيارته. ويدل توقيت هذه التدابير وطبيعتها على أنها انتقامية. وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2025 بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازه، وأنهاه في 1 فبراير/شباط 2026.

وبعد نقله، وُضع قسرًا في عنبر الإيراد، وهو قسم مخصص للمحتجزين الجدد وغير مجهز لاستيعابه. وأثناء احتجازه هناك، في 10 يناير/كانون الثاني 2026، ضربه محتجزون آخرون وحاولوا خنقه، وقالت زوجته إن الاعتداء استمر ثلاث ساعات. وأفاد بأن عناصر الأمن شاهدوا الاعتداء دون أن يتدخلوا. وظلت الكدمات وآثار الخنق ظاهرة على جسده بعد ذلك.

ونفت وزارة الداخلية وقوع الاعتداء. ويعرّض الإخفاق في حمايته حياته وسلامته الجسدية لخطر جدي.

وتدهورت صحته أكثر خلال إضرابه عن الطعام، وأفادت التقارير بأنه فقد قدرًا كبيرًا من وزنه. وفي يوليو/تموز 2026 أبلغ أسرته بعزمه بدء إضراب مفتوح جديد عن الطعام.

الانتهاكات القانونية

تعكس قضية محمد عادل انتهاكات جسيمة متعددة للقانون المصري والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل الاحتجاز التعسفي عبر إساءة استخدام تهم مبهمة لتجريم التعبير السلمي؛ والحبس الاحتياطي المطوّل عبر التدوير التعسفي للقضايا؛ وعدم تنفيذ أمر قضائي بإخلاء السبيل؛ وعدم احتساب مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة؛ والانتقام بسبب ممارسته حقيه في التعليم والاحتجاج السلمي؛ وتعريضه للاعتداء والتهديد بالقتل مع إخفاق إدارة السجن في حمايته؛ والحرمان من الرعاية الطبية الملائمة بما يخالف قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)؛ وانتهاك ضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to demand the immediate release of Mohamed Adel, political activist; former spokesperson for the April 6 Youth Movement; student, currently detained in Egypt since 19 June 2018, and an end to all reprisals tied to this case.

In brief: Mohamed Adel, former spokesperson for the April 6 Youth Movement, has been detained since June 2018. Authorities have denied him surgery for a severe knee injury, subjected him to assault by fellow inmates, and blocked him from sitting university exams.

I respectfully urge your authorities to:
1. Release Mohamed Adel immediately and unconditionally;
2. Drop all charges related to the peaceful exercise of fundamental rights;
3. Ensure unrestricted access to legal counsel, family, and adequate medical care while in detention;
4. Provide Mohamed Adel with immediate, independent medical evaluation and the full treatment that condition requires, including transfer to an independent civilian hospital if necessary.

I will continue to monitor this case until Mohamed Adel is free.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026